جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

واقع الأمن الفكري

أ. محمد الحبيب حريز

٢٠٠٥

واقع الأمن الفكري

أ. محمد الحبيب حريز

٣ . واقع الأمن الفكري

توطئـة

إن موضوع عرضنا يتناول مسألة الأمن الفكري، وتجب الإشارة في البداية الى أن التغيرات العالمية المتتالية والمتضاربة أحيانا التي تجتاح المجتمع البشري تدفعنا دفعا إلى طرح سؤال ملح يعكس حيرة المراقبين في كل الاتجاهات والمشارب على ظهر هذه الأرض .

هل ما يحدث الآن هو أمر طبيعي يمكن متابعته وبحثه وتفسيره من خلال منطق السبب والنتيجة ومن ثم التنبؤ بأبعاده المستقبلية، واستشراف تداعياته التي يمكن أن تحدث في أي حين ومكان، غدا أو بعد عشر سنوات . . . أم أن هذا الذي يحدث إنما هو نهاية للعالم الحالي وإيذان ببداية عالم جديد في الملامح والجوهر، يختلف عن العالم السابق، بل ربما يتناقض معه، مكونا صورة أخرى ومفاهيم مغايرة لم يعرفها الناس على امتداد التاريخ البشري ؟!

وبالنظر الى الأحداث المأساوية الجارية حاليا في كثير من أرجاء المعمورة نلاحظ ان الأمل الذي كان يحدونا ونحن نودع القرن العشرين في أن يكون القرن الجديد قرن التتويج لقيم الحرية والسلام والأمن والتنمية، هذا الأمل تقلص وتقهقر بفعل ما نعانيه من مشاهد لا تختلف كثيرا في مستوياتها وفي عدوانها على الذات الإنسانية عما حصل في القرن الماضي الذي كان قرن الحروب والدماء والخراب وإهدار الأرواح البشرية بدعوى الدفاع عن القيم الإنسانية بمثل ما كان قرن ثورة ايجابية عارمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مفارقة عجيبة غريبة لا يقدر عليها سوى الإنسان .

ولا شك أن الجريمة الإرهابية المروعة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وما نتج عنها من قتل الآلاف من الأبرياء، وضعت العالم على حافة أحلك مرحلة ودخلت به في طور جديد ومدمر من الإرهاب ، في ظل حرب تغذيها وتزيد في لهيبها حركات متطرفة .

ومع تصاعد هذه الموجة، وانتشارها ومحاولات بعض الأطراف المشبوهة في بقاع كثيرة من العالم الترويج لشعارات فاسدة وغير إنسانية وجب التنبه لخطورة المسألة والإعداد لأطروحات مفندة بغرض مواجهة الفكر المنحرف.

وفي هذا السياق يندرج هذا البحث في مسألة الأمن الفكري الذي حاولنا من خلاله التطرق لأهم جوانب الموضوع والإلمام بها من خلال عناصر منفصلة منهجيا لكنها تترابط وتتكامل فيما بينها . وخصصنا الجزء الأول من هذا البحث لتحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، فيما حاولنا أن نقدم في الجزء الثاني مقاربة عملية تطرح بعض المقترحات والأفكار التي من شأنها أن تدعم مقومات الأمن الفكري في واقعنا العربي الإسلامي مع مجالات امتدادها الإيجابي إلى المجتمع الإنساني عامة .

٣ . ١ في المفهوم العام للأمن (تعريفات ودلالات)

يمكن تعريف الأمن بأنه حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة، وهذا التهديد أو هذا الخطر هي حالة يستشعرها الحيوان بالغريزة، أما الإنسان فيدركها بملكة العقل وخبرة الممارسة عند الإنسان الأول .

والأمن هو الإحساس بالطمأنينة والثقة، وهو إحساس يدركه الإنسان بقواه العقلية وبحواسه عندما لا يكون معرّضا للتهديد أو الخطر وعندما يشعر

الإنسان بتوفّر الأمن يشعر بالأمان أي بالتوازن النفسي والفيزيولوجي ويكون منسجما مع ذاته ومحيطه . تعرّف بعض المعاجم « الأمن » بكونه حالة التحرر من الخوف والقلق والخطر ، ومن الثابت أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يستطيع أن يهدم وأن ينازع آخرين من نوعه لم يستفزوه ، أي هو الكائن الحي الوحيد الذي يمكنه في ظروف معينة ، مبررة أو غير مبررة ، أن يمارس عدوانية حقيقية على غيره من الناس من دون أن يكون مستهدفا لتهديد أو لخطر أي من دون أن تكون عدوانيته من باب الدفاع الشرعي عن الذات أو الحياة أو عن مصلحة ضرورية .

ويعترف علماء الأمن والإستراتيجية في الغرب بغموض وتشابك مفاهيم الأمن حتى أصبح من الصعوبة بمكان ، الاتفاق على تعريف للأمن يحظى بقبول علمائه والمهتمين بدراسته ومنهم دانيال كوفمن(DANIEL KOFFMAN) في كتاب « الأمن الوطني الهيكل التحليلي » الذي جاء فيه أن مصطلح الأمن يتسم بالغموض بحسب اختلاف ثقافة المجتمعات وموقعها . . .

وقد يفاجأ البعض بأن الأمن في الفكر الغربي يعني في جوهره وسياساته «حماية الأمة والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي» (المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلة ١٤ العدد ٢٧ ، محرم ١٤٢٠هـ) . ولأن الإنسان المعاصر يعيش ضمن مجتمع حديث ودولة عصرية (بغض الطرف عن التفاوت الحاصل بين الدول والمجتمعات في العالم) لذلك اقتضى تطوّر تنظيم النشاط الإنساني والحياة الجماعية خضوع أفراد كل مجتمع لمعايير في مستوى الأعراف والأخلاق وخضوع مواطني كل دولة لقوانين نافذة وملزمة ، ومهمة السياسة الصائبة هي خدمة الصالح العام في اطار الأمن والنظام والقانون توفيرا للاستقرار .

وأن من واجبات الفرد المؤكدة في الدولة العصرية احترام الأعراف والقوانين، فإن رام تغييرها سلك في ذلك الطرق الشرعية المقبولة عرفا وقانونا والمكفولة سياسيا، أما إذا لجأ إلى سلوك مناقض للشرعية أي للقيم المجتمعية وللقوانين النافذة فتصرفه ذلك يصبح تمردا ضد القانون وانحرافا ضد تقاليد المجتمع مما يؤدي الى تعريض الأمن للخطر ، أمن الفرد والمجتمع والدولة، وحتى الأمن العالمي ومن هنا جاء الحديث عن الإرهاب (موضوع العنصر القادم في هذا البحث) كشكل أقصى من أشكال الخروج عن القانون وانخرام الأمن .

٣ . ٢ الأمن الفكري

لعلنا نتفق جميعا على أن ما آلت إليه الأوضاع في العالم خلال السنوات الأخيرة يعود في جانب مهم وكبير منه الى ما أفرزته بعض الأفكار والأيديولوجيات الهدامة التي حملت في طياتها أوهاما طوباوية ثقافية وسياسية كان لها الأثر السلبي في بلورة فكر مستنير ووعي عقلاني، مما جعل من مسألة الأمن الفكري اليوم مسألة استراتيجية بدونها لا يمكن تفهم حقيقة أمن المجتمعات وبلوغه .

وفي هذا السياق تعددت الدراسات والبحوث الخاصة بالأمن الفكري، سواء أكان ذلك بإفراده ببحوث مستقلة أم في علاقته بمسائل وثيقة الصلة به مثل الإرهاب أو الجريمة المنظمة وغيرها .

ويركز الباحثون في تعريفهم للأمن الفكري ودراستهم له على ثلاثة اتجاهات بارزة :

ـ الأمن الفكري في علاقته بالممارسة السياسية : بما يعنيه ذلك من ضرورة

توفّر الحريّة والديمقراطية كشرط أساسي لإطلاق الفكر المبدع والبنّاء من خلال توفير حد أدنى من حرية الرأي والتعبير .

- الأمن الفكري في بعده الديني والحضاري : أي أن مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم تبقى رهين تكريس الحوار بين كل الثقافات والحضارات والأديان وتكريس التفاهم والتسامح بين كافة الدول والشعوب . مما جعل « المسؤولية الأمنية مسؤولية بناء ذات وحماية وجود وصيانة فكر ، ليس من خطر خارجي فحسب ولكن من تهديد داخلي قوامه أفكار شتى بعضها انفصل عن هويته وابتعد عن قيم مجتمعه وتنكر لأصالته وبعضها متطرّف لا يتورع أصحابه من استحلال الدماء المعصومة وأصحاب هذا الفكر يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية» (من كلمة سمو الأمير نايف ابن عبد العزيز في افتتاح أعمال الدورة الحادية والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس ٤ / ١/ ٢٠٠٤م) .

- الأمن الفكري وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمواطنين : ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه كلما توفّرت أسباب الرقي الاقتصادي والتنمية الشاملة لكافة الشرائح تدعمت أسس الأمن الفكري .

وفي اعتقادي أن هذه الاتجاهات تتداخل وتتكامل فيما بينها لتساعد على وضع رؤية واضحة وإستراتيجية شاملة لمسألة الأمن الفكري الذي ننشده لمجتمعاتنا العربية التي هي في حاجة ماسة اليوم الى بلورة فكر عربي يلائم بين البعدين الكوني والخصوصي ويعززأداء الذات العربية وحضورها في صناعة التاريخ وفي التفاعل الإيجابي مع الحضارة الكونية ويحول دون بعض الأصوات الداعية إلى الانغلاق ورفض الفكر العصري .

٣.٣ تعريف الإرهاب

إن الأمن الفكري المنشود تقابله بالضرورة ظاهرة الإرهاب المستفحلة ولكن ورغم قدم ظاهرة الإرهاب والاهتمام العالمي بهذه الكلمة التي أصبحت من أكثر المفردات شيوعا، وعلى الرغم أيضا من عقد المؤتمرات الدولية في غير موقع من الكرة الأرضية لمكافحة الإرهاب إلا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه عالميا، فيبدو أن هذه الكلمة المطاطية يحاول كل طرف أن يشكلها حسب أيديولوجيته ومصالحه وأهدافه، مما جعل لهذه الكلمة تعاريف متعددة.

ويتوسع بعض الباحثين والخبراء في مفهوم الإرهاب ليشمل الهجمات ضد الأشخاص وضد الممتلكات، ويأخذ بعضهم بالحسبان بواعث الفاعلين، فيفرق بين الهجمات الجنائية والهجمات السياسية، ويخلط بعضهم الآخر بين الإرهاب المحظور والحق في المقاومة والاستخدام المشروع للقوة لإنهاء الاستعمار والاحتلال وممارسة الحق في تقرير المصير .

وهذا الاختلاف في تحديد المفهوم يؤدي في كثير من الأحيان إلى تناقضات فادحة وتزييف للحقائق والوقائع وإلى كوارث، ونلاحظ أن صفة الإرهاب تلصق بمجموعة أو منظمة أو دول بينما تستثنى أخرى أو قد تعتبر مجموعة أو منظمة على أنها إرهابية وبين ليلة وضحاها تعتبر منظمة مشروعة والعكس صحيح ومثال ذلك حركة المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة نلسن مانديلا فقد كانت حركة إرهابية إلى أن تمكنت من أن تحرر البلاد وعندها فقط اعترف بها كحركة تحرير وكحزب حاكم.

١.٣.٣ تعريفات مختلفة

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨ : الإرهاب عمل فردي أو جماعي يستهدف إلقاء الرعب والفزع والإخلال بالنظام العام .
- الاتحاد الأوروبي : هو العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير أو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية .

وأغفل التعريف الأوروبي الحديث حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي حقها في الكفاح ضد الاحتلال ، وهذا يتعارض مع تعريف بعض الدول الأوروبية مثل السويد التي تقرّ بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال وتراه عملا مشروعا .

- الولايات المتحدة الامريكية : ووفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب الذي صدر في ابريل ٢٠٠١ فإن الإرهاب هو العنف المتعمد الذي تحركه دوافع سياسية ويجري ارتكابه ضد أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين .

والمقصود بغير المحاربة أنه يتضمن المدنيين والعسكريين الذين يكونون وقت الحادث غير مسلحين أو خارج الخدمة وكذلك المنشآت العسكرية أو العسكريين في حالة عدم وجود أعمال عدائية في تلك المواقع .

وقد جاء في التعريف الإسلامي للإرهاب أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها

أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة .

ويختلف التعريف العربي للإرهاب عن التعريف الإسلامي فقط في أنه لم يتعرض إلى الخطر الذي يمثله الإرهاب على المرافق الدولية وفي تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلّة .

٣ .٣ .٢ العرب في مواجهة الإرهاب

لعلنا نتفق جميعا، على أن الإرهاب موجود في جميع دول العالم دون استثناء، وبالتالي فإنه لا زمان ولا مكان ولا دين ولا جنسية للإرهاب وهذه أقوى الصفات العالمية على الإطلاق، وفي الوقت نفسه فإنها من أوضح الصفات التي يتسم بها العمل الإرهابي، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإرهابيين يستخدمون أدوات تنتمي في صناعتها إلى دول مختلفة، وربما تكون أشدّ هذه الأدوات فتكا قد صنعت في أكثر دول العالم تحضرا وديمقراطية .

وإن من أكثر الأخطاء شيوعا وتكرارا عند الحديث عن الإرهاب هي وصف الإرهاب « بالإرهاب الدولي» لأن الصفة الدولية لا تصح أن تطلق إلا على الاتفاقيات والعهود والصكوك والمعاهدات التي توقع عليها أغلب دول العالم، ومن هذا المنطلق فإن وصف الإرهاب بالدولي يعني أن هناك دولا كثيرة قد اتفقت على ممارسة الإرهاب، وهو ما يحقق للبعض مصلحة على جانب كبير من الأهمية والخطورة ويتيح لهم وصف دول ومجتمعات معنية بأنها دول ومجتمعات إرهابية، وهذه النقطة هي من أدق النقاط وأخطرها التي ينبغي أن ينتبه لها العرب وبخاصة عند الحديث عن الإرهاب

في الاتفاقيات الإقليمية والدولية وفي وسائل الإعلام وفي المجال الفكري والثقافي، فالإرهاب ظاهرة عالمية كما أن الفرق بينه وبين كثير من الأفعال المشروعة الاخرى دقيق جداً . وقد تنبه وزراء الداخلية العرب إلى ذلك في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة سنة ١٩٩٨ التي أكدوا فيها التفريق بين الإرهاب والكفاح المسلح وفقا لمبادىء القانون الدولي ضد الاحتلال والعدوان والهيمنة وربطوا الإرهاب المقصود في اتفاقيتهم بالعمل الإجرامي.

وفي حقيقة الأمر فإن موضوع الإرهاب بجميع أشكاله لا يكاد يختفي بصورة أو بأخرى عن أشغال واجتماعات مجلس وزراء الداخلية العرب، من ذلك أعمال الدورةالحادية والعشرين للمجلس المنعقدة بتونس في أوائل عام ٢٠٠٤م، التي تميزت بالإجراءات الفعالة والدقيقة المتعلقة بمختلف جوانب الجريمة المنظمة .

٤.٣ العلاقة بين الأمن الفكري والإرهاب

تشير ظاهرة انتشار الإرهاب في العالم إلى أزمة فكرية تعيشها المجتمعات المختلفة التي ترتبط بفلسفة العنف في تحقيق أهدافها، ويعبر تفشي أعمال العنف على الصعيد الدولي عن استقلالية سياسية وفكرية تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية ومحاولات بعض الجهات (دولا كانت أم مجموعات) السيطرة الأيديولوجية والفكرية على البعض الآخر بهدف خلق نوع من الانحراف الفكري لديها وصولا إلى جعلها أكثر قابلية للنزعة الارهابية .

ولقد عانت عدة دول من هذه المظاهر، فأضحى غياب التسامح وحضور التعصب سمتين بارزتين تؤسسان للتطرف الأيديولوجي والعنف السياسي أو الإرهاب الفكري والمادي بصور عدة، والدول ذات الاستراتيجيات الفكرية والسياسية الصائبة في بعض هذه البلدان هي التي استطاعت أن تستوعب أسباب هذه الظاهرة والتخلص منها، بينما الدول التي التجأت فقط إلى الحلول الأمنية البحتة أخفقت في السيطرة على هذه الظاهرة حيث تفاقم العمل الإرهابي حتى صار في بعض البلدان وكأنه جزء من الحياة العامة .

ولعل من النقاط التي وجب التنبيه إليها هوأنّ ثقافة ووعي وسلوك ما بعد الحادي عشر من سبتمبر هي خلاصة لنظرة أمريكية أكثر منها غربية شاملة، ولعل ما عرف عن تلك النظرة من معالجات فكرية وثقافية وإعلامية ودعائية لمعضلة الإرهاب هو وجه آخر لقراءة تراث شرقي لم يُعرف عنه أمريكيا إلا وجهه المتطرف بل الأكثر تطرّفا، فالانتقائية في التعامل مع موروث شعب من الشعوب لا يمكن أن توفر أرضية صحيحة ومتوازنة لقراءة وعي ذلك الشعب وذاكرته، ومما سيزيد من تعقيد هذه المسألة هو الاندفاع بالحلول المبنية على العنف من الجانبين باعتقاد أن فرض الأمر الواقع سيحقق الفوز الساحق وينشر ثقافة مسقطة بالقوة .

وإن معضلة النظرة المتطرفة والانفعالية هي أنها تندفع نحو حلول هي الأخرى متطرفة وانفعالية، وهو ما صار يشكل علامة فارقة في فكرة وثقافة ووعي الغرب الذي تنوعت الحلول التي يطرحها بتنوع المواقف السياسية السائدة. وإن ما يعرف بثقافة أوروبا الموحدة الجديدة هو بالأساس خطاب ينطوي على وعي بأهمية الحوار مع ثقافة الجوار، ثقافة البلدان العربية في حوض المتوسط وثقافة بلدان المياه الدافئة في الخليج، لكن هذا الخطاب

يتعرض غالبا الى تشويش وذلك بتأطيره في دائرة التمرس الغربي باتجاه الإرهاب الشرق أوسطي أو ما يجري التعبير عنه بالتطرف . لهذا نجد استحقاقات تخص من يقرأ ويحلل ويرسم مسارات الخطاب العربي المعاصر ، فعليه أن يقرأ الواقع قراءة نقدية واعية وأن يعزز اللحمة بين التراث وما بعد الحداثة في إطار تنويري وأن يحلل خطاب الغرب (أمريكيا أو أوروبيا) تحليلا موضوعيا وعقلانيا ، وأن يعزز الصورة التنويرية ، وأن يُعرِّف بمزيد من عناصر القوة والإشراق في الخطاب العربي والإسلامي ، وبعد ذلك على المعنيين بهذا الخطاب أن يرسموا استراتيجية يجري تداولها والتعبير عنها وانعاش الذاكرة العربية بها ، استراتيجية تنطلق من الهوية ومن الذات الواعية التي تؤمن بالحوار والجدل وحوار الثقافات لا صراع الثقافات وثقافة العنف والأمر الواقع والتعصب والإرهاب .

٣ . ٥ التعصب الفكري أرضية خصبة للإرهاب

اعتبر الكثير من الباحثين العرب والأجانب العنف والقتل عقيدة أساسية ضمن عقائد الإسلام السياسي واستدلوا على ذلك بمسلك الجماعات الإسلامية المتطرفة في عدد من الدول منذ مطلع السبعينيات وحتى أيامنا هذه ، وذلك بتحوير مفهوم الجهاد الإسلامي وتحويله إلى حرب ضد الداخل الذي يعيش فيه المسلم والمستأمن ، واتهام الآخر القريب بالتكفير والردة وممارسة أقصى ضروب العنف ضد بعض الفئات والتنكيل بها .

وتزعم معظم هذه التيارات في خطابها الفكري الرغبة في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في أقطارها مع أنها مطبقة بطريقة أو بأخرى ، وفي الوقت الذي تشمل المنظومة الإسلامية قيما كبرى مثل العدل والأخوة والرحمة والمساواة والتسامح ، فإن تلك التيارات تطبق ما تدعو إليه بكثير من

الانحراف عن الخط الإسلامي ويلامسُ أعمالها كثيرٌ من العنف والقسوة والفجاجة والظلم، ولم تبق فرصة للعقل كي يفرق بين الخطأ والصواب، وبين الظلم والعدل، والقتل والرحمة، حتى فقدت تلك العقول المريضة السيطرة على أفعالها ضد الآخر وضد أوطانها فغدت كحيوان مفترس أفلت من عقاله، ولم يستقر في عقولها سوى الطاعة العمياء لأصحاب هذه الأطروحات المتطرفة وتنفيذ كل ما لُقنوه وما دُرّبُوا عليه من قتل ودمار وخراب وفاء لعقيدتي الحقد والثأر اللتين يؤمن بهما «زعماؤهم» دون الالتفات إلى شرع اللّه الذي لم ينه عن المنكر فحسب بل نهى عن القتل وإزهاق الأرواح البريئة أياكان دينها أوانتماؤها أو لونها أو عرقها .

إن الفصل الخاطئ بين التطرف والتعصب السياسي والديني والفكري من ناحية، وبين العنف والإرهاب من ناحية أخرى، هو الذي هيأ الأرضية لانتشار ظاهرة الإرهاب وانتقالها بين المجتمعات، وهو ما يؤكد أن العنف والإرهاب إفراز طبيعي للتطرف والتعصب وأن معالجة الظاهرة الفرعية مهما كانت الوسائل المستعملة، لا تستقيم دون معالجة الظاهرة الأصلية، وذلك في إطار التوعية السليمة وتجسيم وفاق القوى الديمقراطية حول قيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ونشر مبادئ التسامح بين الأديان والثقافات، وتحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية تُؤمّنُ الشرائح الضعيفة ضدّ الإقصاء والتهميش .

ويتطلب ذلك وعيا حادّا وتحرّكا رصينا واعياً من أجل مراجعة جدية للاستتباعات السلبية للخيار التحديثي والتنموي وذلك بتحقيق مصالحته مع المرتكزات الحضارية والثوابت العميقة للحضارة العربية الإسلامية، في مقابل التغريب وتصدع الهوية الذي انعكس غلوّا مضاداً. كما يجب التركيز من خلال الإصلاحات التربوية والسياسات الثقافيةعلى بناء قاعدة صلبة

ومتينة لمشروع المجتمع المنشود الذي ينفتح على دواعي العصر دون التنكر للثوابت بغرس قيم التسامح والانفتاح والتضامن والفاعلية الإنتاجية.

ولا يمكن أن تتم هذه الخطوات دون ترشيد العمل السياسي وإقرار النهج التعددي الديمقراطي لنمط هذا المجتمع المنشود، ودون السياسات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة، التي من شأنها أن ترفع المستوى المعيشي للمواطن أشواطا بعيدة، مع تجنب الليبرالية الفوضوية المنفلتة، والمراهنة على سياسة اجتماعية تضمن العدالة والسلم الاجتماعيين.

إننا اليوم أمام تحد مهم ومسؤولية جسيمة وهي إنارة الطريق وتصحيح مسار الأفكار ومساعدة المعتدلين على الخروج من النفق الذي أدخلوا فيه مجبرين لمواجهة عمليات طمس عقولهم وارادتهم.

٣ . ٦ المدرسة والفكر المستنير

تنطلق الحركات الإرهابية السرية من مبدأ السيطرة على من تأنس فيهم جهلا وعدم ادراك جيد للأمور فكلما كان المنتمي إليها جاهلا كان مستعدا للقيام بما يوكل إليه، لذلك قيل ليس هناك أخطر من شجاع جاهل، فلو أن أولئك قد نالوا حظا من التعليم الذي يحصن العقول ويكسبها مناعة ضد الجهل والتغرير لما استطاع أحد أن يقنعهم بارتكاب ما ارتكبوه، ويسبب الجهل إنزلاقهم حتميا إلى الخرافة وتصديق أكذوبة الشهادة. والغريب أننا طوال هذه السنوات التي أحالها الفكر المتطرّف والمنحرف سنوات عجافا لم نسمع أن أحدا من زعماء الإرهاب سواء أكان منظرا يقوم بالتعبئة الذهنية، أم قائدا يقود بؤر الإرهاب وهو قابع في الكهوف أنْ دفع بأحد أبنائه إلى سيارة من سيارات الموت.

وانطلاقا مما تقدم فإن مؤسساتنا التعليمية تتحمل مسؤولية جسيمة في تحصين الشباب ووقايته من أي انحراف فكري باتجاه الغلو والتطرف، من خلال الحوار مع الطلاب وفتح المجال أمامهم للتعبير عن ارائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الأنشطة التعليمية . وتبرز هنا أيضا ضرورة قيام الجامعات ومراكز البحوث بإجراء دراسات علمية ميدانية لجميع جوانب ظاهرة الإرهاب، بدءا من البيئات الاجتماعية التي أفرزت عناصر التنظيمات والخلايا الإرهابية وذلك من حيث المستوى التعليمي والثقافي والدخل المالي وتحليل أفكار المتطرفين أنفسهم للوقوف على جوانب الخلل في فهمهم نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة، وتأثير سفر هؤلاء المتطرفين إلى الخارج وتأثرهم بأفكار لا تتفق مع ظروف مجتمعاتنا العربية الإسلامية وحالها .

وفي هذا السياق وجب التنبيه خاصة إلى أهمية تحليل نتائج هذه الدراسات من قبل العلماء والمربين وعلماء النفس والاجتماع والباحثين من جميع جوانب الظاهرة، وبناءً عليه يجب طرح واقتراح الآليات الفاعلة للمواجهة مع تجنب الجمود والقصور اللذين يحيطان بمحتوى المناهج التعليمية وإعادة صياغة وبناء هذه المناهج وما يتناسب وروح العصر .

ومن المهم أن ننبه إلى بعض القضايا العلمية والفكرية التي يحدث عنها بعض التشويش ونفوذ إلى منزع متطرف مما يفرض إعادة النظر في طريقة طرحها وأهمية ضبطها علميا حتى لاتشكل بؤرة خطرة في نشوء فكر يتجه إلى مسارات صدامية .

ويتطلب تحقيق هذه الغايات أن تتحرك المنظومة التربوية ضمن ثلاث دوائر تخص :

أولا : نحت الشخصية العربية الإسلامية، وتأصيلها في جذورها الحضارية وانفتاحها الواعي على معارف الإنسانية وثقافاتها.

ثانيا: تربية المواطن العربي تربية ترسّخ في ذهنه ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وثقافة التسامح واحترام الاختلاف بالإضافة إلى ولائه للوطن.

ثالثا: تكوين قوة العمل المنتجة التي لا تكتفي بالملاءمة بين برامج التعليم والتكوين وحاجات سوق العمل فحسب، بل تلك التي ترتقي إلى مستوى القدرة على المنافسة وفرض الذات في سوق دولية لا بقاء فيها إلا لروح التفوّق والامتياز.

ومن شأن هذه المقاربة أن تساعد على تنشئة جيل متأصّل في هويته الوطنية والحضارية، جيل متّزن، منفتح، قادر على التمييز وممارسة الفكر النقدي الذي لا يستسلم لمحاولات التغرير به مهما كانت قوة إغراءات الأيديولوجيات المتطرفة ـ يمينا ويسارا ـ التي تحاول جرّه إلى دوائر جذبها.

٣ .٧ الحوار مع الآخر إثراء للأمن الفكري

إن الحوار هو أنسب أسلوب لتحقيق نموذج خير وبناء في العلاقات سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو بين مكوناته أو بين الأمم شعوبا ودولا، وهو أيضا التعامل الحضاري الراقي الذي يمنح البشر إحساسا حقيقيا بالانتماء الإنساني والإقرار بما هو مشترك بينهم من ناحية وبحق الاختلاف عقائديا وثقافيا وسياسيا من ناحية أخرى وبذلك تصبح المجتمعات البشرية على ما بينها من تباين وتمايز، أميل إلى تقبل الآخر باعتباره أخا وصديقا، يقاسم هذا الآخر المصير الإنساني ويتعاون معه على جعله مصيرا مشرقا، وليس باعتباره عدوا قائما أو محتملا يتعين التخوف منه والكيد له وحتى القضاء عليه، وتلك هي الفحوى الأصيلة الراسخة للحوار في أبعاده الثقافية

والحضارية والمجتمعية والذي نسجل للحقيقة التاريخية أنه شهد منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دفعا قويا وزخما متناميا، وهو ما جعل المفكر المعروف روجي دوهاب : « صحيح أن يوم ١١ سبتمبر لا يشكل منعرجا في العلاقات الصعبة بين الشعوب، ولكنه يشكل ثورة في مستوى تجلّي علاقات الصراع التي كانت في أغلب الأحيان مخفية أو مجهولة غائمة في ضرب من اللاّوعي أو ضرب من طيب السريرة .

فهل كل الجهود التي بذلت وكلّ البرامج التي وضعت من أجل الارتقاء بثقافة السلم ومن أجل التنوع الثقافي وحوار الثقافات هي برامج نهضت لها في السنوات الأخيرة منظمات عالمية وجهات عديدة حكومية وغير حكومية وكذلك مفكرون ومبدعون ومربون وفنانون، هل لم يكن لها من أثر يذكر للتنبيه إلى ما نشهده اليوم من انحرافات ؟ ولئن حقّ لنا أن نشكّ في جدوى أعمالنا، وفي قلّة شأنها بالمقارنة مع الرهانات وإذا كان لنا أن نتساءل عن الوعي بالأخطار الذي قد جاء متأخرا فإنه من الأهمية بمكان ألا نستسلم إلى الإحباط .

إنّ الحضارات التي تطورت في العالم على مدى التاريخ لم تكن معزولة عن بعضها بعضا بحواجز يصعب اختراقها ولم تشكل قط فضاءات مغلقة منفصلة وراء جدران سميكة، منطوية على نفسها بل كانت متصلة ببعضها بعضا تأخذ من بعضها البعض وتشجع التجارة والرحلات والمبادلات، وهذا التفاعل الذي تقوم فيه النخب في جميع الحضارات بدور بارز وهي لا تدخر جهدا لمعرفة الآخرين، وللتعريف بنفسها تدفعهم إلى ذلك الحاجة الى أخذ العلم والحصول على المنفعة، وهي مع ذلك تروج عقائدها الإيجابية والبناءة وتنشر معارفها السخية وهي وسائط ثمينة تقرب بين الأفراد والبلدان والحضارات .

وقد تشهد العلاقات بين الحضارات فترات من التوتر تنبع من سعي القائمين على حضارة ما إلى إخضاع المنتمين إلى حضارة أخرى قد تكون متقدمة مثل حضارتهم أو مختلفة أو متدنية وذلك بواسطة الحرب أو الغزو أو الفتح . ولا شك أن حالات من التضارب والعداء بين الحضارات مردها اختلاف البلدان والأجناس واللغات والأديان، يضاف إلى ذلك ما يمكن وصفه بالدور الحاسم للديانات في تأجيج هذا العداء خاصة وأن الأزمة الحالية في العالم عرفت في جانب كبير منها عودة إلى الدين وإلى الروحانيات، هذه العودة سليمة في الغالب ولكنها اتخذت أحيانا أشكالا أصولية، فتعددت النحل وبرزت مجموعات دينية متعصبة ولم يتردد أتباع هذه وتلك في اللجوء إلى العنف والإرهاب، ولئن شكلت اعتداءات الحادي عشر في سبتمبر ٢٠٠١ المثال الأكثر مأسوية، فإنها فتحت الباب إلى شتى التحاليل والتأويلات والتوظيفات المبيتة، منذ أعلن مقترفوها انتماءهم للإسلام، ومنذ مناداتهم المسلمين الى خوض الجهاد ومقاومة الكفار ومحاربة الغرب، وفي الحقيقة فإن الملابسات التي حفت بهذه المأساة وفرت أرضية ملائمة وخصبة ـ ان صح التعبير ـ للصائدين في يم مناهضة الإسلام، كي يشهروا الحديث عن بروز انحراف في مسار الفكر الإسلامي .

٣ .٨ دور الإعلام في حماية الأمن الفكري

مما لا شك فيه أن التوعية هي الأداة الوقائية المثلى من كافة أشكال انحرافات الفكر والسلوك خاصة في ظل الفوضى الفكرية وازدواجية المعايير التي يشهدها العالم، وتزداد أهمية التوعية في خضم ما تطالعنا به بعض الجهات المريبة احيانا من نتاج فكري شاذ ومنحرف غريب عن مجتمعاتنا العربية الإسلامية . فالإرهاب الفكري هو الذي قاد إلى الإرهاب الجسدي

المتمثل في الحوادث الأليمة والمؤسفة التي شهدها العالم سواء قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أو بعدها .

ولعلنا نتفق على أن الإرهاب الفكري هو الأداة المؤسسة لكافة أنواع الإرهاب ويقابله الأمن الفكري والذي تعد التوعية من أهم وسائله ومن هنا جاءت أهمية الإعلام والوسائل الحديثة للاتصال كآلية فعالة لتعزيز التوعية ومن خلالها الأمن الفكري في المجتمع ومن ثمة تفويت الفرصة على المخربين من ذوي العقول المريضة .

وهنا وبالنسبة للعالم الإسلامي يقول محمد موسى أحمد : «لا بد لوسائل الاتصال في الدول الإسلامية ان تحقق الأمن الثقافي وذلك بحماية العقل المسلم من المؤثرات الاجنبية الضارة، وأن تحفظ على هذا العقل ان يُطَالَ بواسطة موحيات خارجية ولا بد من تأمين خبرته الثقافية الأصيلة من التشويش والتقليل وكل ذلك من أجل الحفاظ على الشخصية الإسلامية في الدول بسماتها الأصلية وثقافتها العربية الإسلامية التي تكونت على مدى قرون عديدة استندت خلالها إلى معطيات الحضارة الاسلامية » (مجلة الأمن والحياة ، وسائل الاتصال ودورها في حماية الأمن الفكري ـ محمد موسى أحمد) .

وبهذا يتجلى لنا الدور المتعاظم لوسائل الإعلام في صنع المعرفة الحق التي تؤهل الفرد والبشرية عموما لمواجهة عالم شديد التعقيد، وكذلك لإنارة الحقائق وإشاعة القيم النبيلة وتنشيط الحوار العقلاني خاصة في ظل ما أشرنا إليه من وجود بعض العقول المريضة التي لا ترتضي لنفسها ولغيرها الأمن والطمأنينة فتسعى إلى تخريب العقول من خلال خليط فكري متطرف .

ولا يتوانى أصحاب هذه الأفكار في استعمال كل الوسائل المتاحة لبث سمومهم، وهم في ذلك كله يحاولون دوما الاستفادة سلبيا من خلال ما

وفرته وتوفره وسائل الإعلام المكتوبة منها والسمعية والبصرية علاوة على الوسائط المتعددة منأاقراص مضغوطة ومواقع إلكترونية، وما كانوا يقولونه وينقلونه في دروسهم ومجالسهم، يبثونه اليوم في الكتب الغيبية التيئيسية، ومن خلال حضورهم المكثف والمشبوه في القنوات الفضائية.

وفي خضم كل هذا، لعل السؤال الذي يطرح نفسه هو : أي إعلام نريد لتأسيس أمن فكري منيع ؟ وفي اعتقادي أن السعي الى اعلام حر ونزيه ومتطور يبقى الدعامة الاساسية والوسيلة الناجعة لانتاج خطاب إعلامي مستنير يحمل في طياته فكراً تحديثيا ينفذ إلى عقول جميع الفئات ولا سيما منها فئة الشباب التي تبقى الفئة الأساسية المعنية، وهو ما يؤكد مسألة التطرّق إلى موضوعات تحاكي عقول هذه الفئة التي لم تعد في حاجة إلى محاضرات جامدة، بل هي في حاجة إلى خطاب توعوي بأساليب عصرية وباللغة التي يفضلونها ومحاكاة عقولهم وإشباع رغباتهم الفكرية حتى لا نعطي لخفافيش الانترنت والفضائيات المهاجرة الفرصة لكي تعبث بهذه العقول .

إلى كل ذلك ينضاف الدور المهم للإعلام الأمني، للتصدي للانحراف الفكري، وننوه في هذا الباب بالمجهودات المهمة التي يقوم بها مجلس وزراء الداخلية العرب لتأسيس مفهوم جديد ومتطور للإعلام الأمني مما يسهم في توعية الرأي العام بأخطار الجريمة ودفع المواطن إلى التعاون مع رجل الأمن، فتوعية المواطن بشكل صحيح وبأسلوب علمي تضمن لنا ابتعاد هذا المواطن نفسه عن الجريمة وتعاونه مع رجال الأمن وتعزيز ثقته بالدور الوطني الذي يقومون به » (نشرية آراء ومواقف، مجلس وزراء الداخلية العرب- تونس، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٣م).

٣ . ٩ دور رجل الشرطة

في تعزيز الأمن الفكري وتعميق مفهومه لم يعد دور أجهزة الشرطة في عصرنا الحديث مقتصرا على توفير الأمن بمفهومه الكلاسيكي، اذ تجاوز ذلك ليشمل جميع جوانب الحياة السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والفكرية كذلك .

وجاء هذا التطورّ تماشيا مع مايشهده العالم من تطورات تكنولوجية وفكرية ومجتمعية متلاحقة، وعلى هذا النحو أضحى للدور التحسيسي والتوعوي للشرطة مكانة مهمة ويتدعم هذا الدور خاصة بتحقيق الأمن الفكري للمواطن والمجتمع وحمايته من التطرف الفكري بشتى صوره وأشكاله، وفي حقيقة الأمر فإن أجهزة الشرطة ليست إلاحلقة من الحلقات الرئيسية المكملة لبقية الحلقات الفاعلة وذات التأثير في هذا المجال، مثل وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والدينية وغيرها، وعليه فإن التعاون والتنسيق مع هذه الأطراف يبقى الضامن الأساسي لإنجاح دور رجل الشرطة في غرس المفاهيم والأفكار السلمية والصحيحة في المجتمع عامة والناشئة خاصة بما من شأنه أن يحميها من التطرف .

ولما كان التطرف وليد ظواهر اقتصادية وتربوية واجتماعية، فإن دراسة هذه الظواهر دراسة علمية وتحليلية من قبل الأجهزة المختصة للشرطة يبقى أمرا ضروريا للتصدي لكل أشكال الانحراف الفكري، هذا علاوة على ضرورة تكوين وحدات الشرطة وأفرادها تكوينا فكريا يسمح لهم بتفنيد ودحض ادعاءات وأقاويل دعاة الفكر المتطرّف تجاوبا مع دعوات قادة الجهات الأمنية في هذا الباب من أجل حسن أداء الرسالة التاريخية والحضارية . . .

والخلاصة أن الأمن الفكري يبقى اليوم مطلبا مشروعا لكل الأفراد والمجتمعات إذ هو صمام الأمان إزاء ما تعيشه عديد من بقاع العالم من عنف ودمار ومن عدوان صارخ على أبسط الحقوق الإنسانية .

والواجب يحتم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتلقف كل بارقة أمل تدفعنا في الاتجاه البنّاء لتجنيب أوطاننا ومجتمعاتنا كل محاولات الانزلاق في متاهات الفكر المنحرف والإرهاب الذي أصبحت مقاومته أيديولوجية قائمة بذاتها بعد أن كان أقرب إلى المصطلح وكانت مجالات التصدي له معروفة ومحدودة في الزمان والمكان .

وفي اعتقادي أن دواعي الهلع موجودة فعلا ، ولكننا لسنا وحدنا ، إذ أصبحت هذه المسألة تهدد كافة شعوب المعمورة تقريبا . وبالتالي يمكن الجزم بأن الأمن الفكري لم يعد مطلبا عربيا أو إسلاميا أو أوروبيا أو أمريكيا إنما هو مطلب إنساني ينبغي أن يسعى الجميع إلى بلوغه وتحقيقه .

في مقابل ذلك تفرض الأمانة التاريخية أن نسجل للعرب والمسلمين سعيهم إلى الإصلاح منذ بداية القرن التاسع عشر ، كما أنهم يحاولون التجديد الفكري منذ قرنين ويطمحون إلى التحديث ، فهم يواجهون التحديات منذ حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٩ وما تبعها من محطات المقاومة والتصدي ، وهنا استسمحكم في الاستئناس بما كتبه أحمد يوسف أحمد في التفسير السليم لما يوصف بصعوبة نشر ثقافة السلام في العالمين العربي والإسلامي حيث يقول : «لم تكن المعوقات التي واجهتها جهود نشر ثقافة السلام في العالمين العربي والإسلامي راجعة إلى بنية ثقافية ترفض الآخر وتحبذ الصراع معه ، فالواقع أن الثقافة العربية الإسلامية وإن تضمنت من القيم ما يحضّ على القتال دفاعا إزاء ظلم وقع ، إلا أنها في الوقت نفسه لا تسعى إلى قتال ما لم يقع مثل هذا الظلم ، فضلا عن أنها تجنح إلى السلام إن جنح العدو إليه» .

ويضيف « أنّ الإشادة تبقى واجبة بعيدا عن مثل هذا التحليل الثقافي الى أن النزوع الأصيل نحو السلام والتسامح في الثقافة العربية الإسلامية هو الذي جعل هذه الشعوب تتعامل مع مستعمريها السابقين على نحو طبيعي يكشف عن درجة عالية من التسامح مع الماضي الاستعماري بمجرّد أنّ واقعة الاستعمار قد انتهت وحقيقة الاستقلال والتعامل الندي قد تبلورت .

وإذن لا يمكن أن تردّ المعوقات التي صادفت جهود نشر ثقافة السلام في العالمين العربي والإسلامي إلى خلل بنيوي ما في الثقافة العربية الإسلامية ، وإنما يمكن أن تفسّر في ضوء عدد من الأسباب لعلّ أهمّها سببان : الأول يتعلق بالنهج الذي اتبع في محاولات الترويج لها وغرسها في العقل والوجدان ، والثاني يتّصل بالعلاقة بين ما هو ثقافي وما هو سياسي» .

وبمثل ما تفرض الأمانة تثمين الجهد المبذول فإنّها تفرض أيضا أن نقرّ بأنّنا مازلنا في الغالب نراوح مكاننا إزاء حركة تعميق الإصلاح والانتقال به إلى التحديث بالمعنى التاريخي للمفهوم وليس بمعنى الفهم «الخصوصي» الذي أسهم إلى حد كبير في توسيع الفجوة بين العرب والمسلمين وبين الحداثة السائدة والغالبة ، بل إن فكرة «الخصوصية» دفعت قوى متعصبة وغير إصلاحية أصلا إلى الصعود إلى حلبة مواجهة التحديات الراهنة من منطلقات مغلوطة عن قصد أو غير قصد مما أدخل ارتباكا خطيرا على الفكر الإصلاحي والتحديثي المستنير الذي يجعل أمتنا تأخذ مكانتها ويثبتها في جدارتها التاريخيّة والحضاريّة .

المراجع

المراجـــع

أحمد ، محمد موسى، مجلة الأمن والحياة، وسائل الاتصال ودورها في حماية الأمن الفكري .

أحمد يوسف أحمد (٢٠٠٢م). المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات باريس.

الأهواني، عبد العزيز (١٩٧٢م). أهي حضارة واحدة أم حضارات متعددة؟ المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت .

الجابري، محمد عابد (١٩٨٩م). « اشكاليات الفكر العربي المعاصر » مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ .

بودريار، جون (Jean Baudrillar)«روح الإرهاب» L'esprit Du Terrorisme .

بيار هاسنر(Pierre Hassner) « العنف والسلام»، باريس ٢٠٠٢ .

جمعية البرلمانيين التونسيين «حوار الحضارات والتضامن الدولي»، مطبعة تونس قرطاج ٢٠٠٢ .

دوهاب، روجي (٢٠٠٢م). المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات - باريس.

عيد، عبد الرزاق (٢٠٠٠م). « سدنة هياكل الوهم نقد العقل الفقهي (البوطي نموذجا)» دار الطليعة، بيروت.

مجلس وزراء الداخلية العرب (٢٠٠٣م). (الأمانة العامة) «آراء ومواقف» تونس.

ملف عن « الأمن القومي العربي، (علي الدين هلال، أسامة الغزالي حرب، محمد مصالحة، رفعت أحمد) في مجلة شؤون عربية، ع ٣٥ ، ١/ ١٩٨٤ .